بالحكومات العربية والشعب الفلسطيني. وقررت اللجنة، في ختام اجتماعاتها التي دامت يومين (١٥ و١٦ نيسان ـ ابريل ١٩٦٤)، ان يعقد المؤتمر القومي الفلسطيني بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤، بدلاً من ١٤ منه[١٧].

وبالفعل، عقد المؤتمر القومي (المجلس الوطني) الفلسطيني في الموعد المحدّد، وافتتحه الملك حسين بحضور ممثلي ملوك ورؤساء الدول العربية الاعضاء في الجامعة، آنذاك، باستثناء المملكة العربية السعودية. وضمّ المؤتمر، في عضويته، ٣٥٠ مندوباً فلسطينياً من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وبلدان الشتات. وفي ذلك اليوم (٢٨ أيار ـ مايو ١٩٦٤)، وفي جلسة المؤتمر الثانية، أعلن الشقيري، رئيس المؤتمر، عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الجلسة الختامية، التي عقدت في الثاني من حزيران (يونيو)، أقرّ المؤتمر الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الاساسي للمنظمة ونظام الصندوق القومي الفلسطيني وتقارير اللجان المختصة، وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وفوّضه المؤتمر اختيار الاعضاء الاربعة عشر الآخرين في اللجنة التنفيذية[١٨].

ومن الواضح ان الشقيري وكل من عاونه في مهمته كانوا في سباق مع الزمن، ومع الوضع العربي الذي كان قائماً آنذاك ولم يكن مناسباً بالكامل لاقامة كيان فلسطيني في صيغة منظمة للتحرير لا تقتصر مهماتها على العمل السياسي والاعلامي، وانما تتسع لتشمل المجالات العسكرية والتنظيمية. ولقد بيّن الشقيري، في مذكراته، انه تجاوز المهمة التي أوكلت اليه؛ إذ وصف قرارات القمة بشأن القضية الفلسطينية بأنها «هزيلة» وقال: «لقد رضيت بهذه الصيغة الهزيلة، لأنني كنت أريد ان أضع قدمي على أول الطريق، وان يبرز الكيان الفلسطيني كأمر واقع، ثم ينمو ويكبر بصورة ذاتية». وأضاف: «قرار الملوك لم يخوّلني انشاء الكيان الفلسطيني اطلاقاً... وكانت مهمتي، في الواقع، الاتصال والتدارس، ومن ثم تقديم تقرير الى مؤتمر القمة الثاني، المزمع عقده في الاسكندرية، في شهر آب [اغسطس] ١٩٦٤. ولكنني خشيت ان أنفذ هذا القرار؛ فقد كانت آراء الدول العربية متباينة بشأن كيفية تشكيل الكيان الفلسطيني واختصاصاته. وكانت آراء التجمّعات الفلسطينية متباينة أيضاً... وكان من المفروض ان أُبرز هذه التناقضات في تقرير أقدمه الى الملوك والرؤساء في اجتماعهم في الاسكندرية. وأنا أعلم ان مصير هذا التقرير هو احالة الموضوع الى الحكومات العربية، مرة أخرى، لمزيد من الدرس، كما كان الحال لسنين عديدة مضت... ولهذا، فقد عزمت [على] ان أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني امام الامر الواقع، فأدعو الى مجلس وطني... لينظر في الميثاق والنظام الاساسي ويعلن قيام م.ت.ف. ونشترك، بعد ذلك، في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم م.ت.ف. لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية»[١٩].

ولا شك في ان عمل الشقيري هذا تجلّت فيه براعته السياسية، ومعرفته الدقيقة بحقل الالغام الواسع الممتد على ساحة العمل السياسي العربي الرسمي.

وفيما رأى بعض الساسة والمؤرخين العرب ان القمة العربية الاولى أقرّت انشاء الكيان الفلسطيني الذي ظهر في صيغة م.ت.ف.[٢٠]، فان المؤرخين والكتّاب الفلسطينيين يؤيدون وجهة نظر الشقيري في ان القمة لم تقرّر انشاء الكيان الفلسطيني، ولم تكلّف الشقيري بذلك؛ الّا ان الظروف الموضوعية التي كانت قائمة في الحياة السياسية الفلسطينية «كانت تحتّم طرح فكرة الكيان الفلسطيني والبحث في الوسائل الكفيلة باخراجه الى حيّز الوجود»[٢١]، وانها «كانت تسمح بتجاوز قرار القمة... وتمضي به الى حيث لم يقرّر المؤتمرون»[٢٢]. ويبدو ان ما ساعد على ذلك، ايضاً،